طارق الكاظمي: «الغرفة» تهمل الصناعة وتتكفئ على دعم الوكالات التجارية

أجرى الحوار مصطفى الباشا:

قال رجل الأعمال ونائب رئيس مجلس ادارة مجموعة شركات الكاظمي طارق الكاظمي ان الكويت بحاجة للمزيد من التشريعات الداعمة للقطاع الصناعي الى جانب تسهيل الاجراءات.

وقال الكاظمي في لقاء خاص مع «الوطن» ان غرفة تجارة وصناعة الكويت غير مهتمة بالقطاع الصناعي وتركز على الوكالات التجارية كقاعدة أساسية للاقتصاد انطلاقا من مبدأ الاحتكار كأساس للنجاح وليس المنافسة والابداع، وحرية التجارة والصناعة.

واضاف ان الغرفة لا تتدخل ولا تبدي أي اهتمام بالصناعة على العكس من الدور المنوط بها فاسمها غرفة تجارة وصناعة الكويت وليست غرفة التجارة فقط، لافتا الى ان السياسات الحكومية غير الداعمة للصناعة ادت الى ما وصلت اليه الأمور من هجرة الصناعيين مشددا على اهمية ان تقتفي الكويت اثر السعودية في دعم صناعة البتروكيماويات والعمل على توطينها.

وقال الكاظمي ان الشيخ أحمد الفهد يبذل جهودا جبارة في الخطة التنموية الحكومية ويكفي انه نجح في اعداد أول تقرير تنموي في تاريخ الكويت مضيفا ان الفهد يحاول ولكنه يحتاج الى المساعدة من الجميع خصوصا السلطة التشريعية والتنفيذية منوها الى ان الخطة التنموية مرتبطة بكل أجهزة الدولة وعدم وجود تعاون مشترك سيفقد الخطة مميزاتها.

وحول مجموعة الكاظمي قال انها تترقب نتائج عرض قدمته لمناقصة بقيمة 160 مليون دينار بالشراكة مع شركة «جي اس» الكورية.. وفيمايلي التفاصيل:

على الكويت اقتفاء أثر السعودية في دعم صناعة البتروكيماويات والعمل على توطينها

يكفي الشيخ أحمد الفهد نجاحه في إعداد أول تقرير تنموي في تاريخ الكويت

الخطة التنموية بحاجة لتوافق السلطتين

دعا طارق الكاظمي كلا من الحكومة ومجلس الأمة الى ضرورة نبذ الخلافات جانباً والعمل جبناً الى جنب في سبيل النهوض بالبلاد والارتقاء بها وتنفيذ بنود ومقتضيات خطة التنمية الحكومية الشاملة.

وأعرب الكاظمي عن أمله في ان يشهد دور الانعقاد المقبل لمجلس الأمة لم شمل السلطتين التشريعية والتنفيذية وسط أجواء أخوية وايجابية ونبذ الخلافات جانباً داعياً في الوقت ذاته الى نبذ الطائفية والمصالح الشخصية وتغليب صوت العقل والحكمة من اجل مصلحة الوطن والمواطنين.

● **بداية.. كيف ترى أوضاع القطاع الصناعي في الكويت؟**

– أعتقد ان الكويت مازالت بحاجة الى المزيد من التشريعات التي تدعم القطاع الصناعي كما تحتاج أيضاً الى تسهيل الاجراءات لمواجهة الروتين الذي يشوبها عند التطبيق الفعلي ما يجعلها تأخذ الكثير من الوقت مقارنة بالعديد من الدول المجاورة.

كما ان الصناعة تحتاج الى دعم حقيقي متكامل ولا يقتصر فقط على الجانب المادي فهناك أشياء عدة منها ندرة القسائم الصناعية، وعدم قيام الجهات المعنية في الدولة بمساعدة ودعم الشركات الجادة أو التي أثبتت وجودها في السوق، بعيدا عن الشركات الورقية او الشركات التي تتقدم فقط بدراسات جدوى.

مشاكل الصناعة

● **من وجهة نظرك.. ما مشاكل الصناعة في الكويت؟**

– عدم الايمان بالصناعة هو أحد أهم المشاكل التي تواجه القطاع حيث يسيطر على البعض وهم ان الكويت لا تصلح للصناعة مما أدى الى اهمال هذا القطاع بصورة كبيرة على الرغم من توافر قواعد نجاحه كما ان الثروة النفطية وتوافر رأس المال أدى الى اهمال الجانب الصناعي، وعدم التفكير في ايجاد مصادر بديلة للنفط وغياب روح التحدي والانجاز.. وغياب الاستراتيجية، فعلى الرغم من ان الهيئة العامة للصناعة وضعت استراتيجية للصناعة في الكويت من عام 2000 الى 2015 الا ان هذه الاستراتيجية كسابقتها من استراتيجيات الدولة مازالت حبرا على ورق، وذلك بسبب الاستعانة بمكاتب استشارية دون المستوى، وغياب آليات التنفيذ وسوء اختيار القيادات لتنفيذ هذه الاستراتيجيات وندرة القياديين الصناعيين، وعدم الرغبة في اعدادهم وصناعتهم وجميعها أمور أدت في النهاية الى ضعف القطاع الصناعي.

أضف الى ذلك عدم اهتمام غرفة تجارة وصناعة الكويت بهذا القطاع وانكفائها على دعم الوكالات التجارية كقاعدة أساسية في الاقتصاد، وانطلاقها من مبدأ الاحتكار كأساس للنجاح وليس المنافسة والابداع، وحرية التجارة والصناعة.

● **برأيك.. لماذا لم تقم «الغرفة» بدورها في دعم وتنمية القطاع الصناعي؟**

السياسات الحكومية غير الحكيمة تجاه الصناعة أدت إلى هجرة الصناعيين

– الغرفة لم تتدخل بأي صورة ولم تبد أي اهتمام تجاه أي تطورات تحدث لهذا القطاع وذلك على العكس من الدور المنوط بها في مؤازرة الصناعة الوطنية حيث ان اسمها غرفة تجارة وصناعة الكويت وليس غرفة التجارة فقط كما ان وزارة التجارة والسياسات الحكومية غير الداعمة للصناعة ادت الى ما وصلت اليه الأمور من هجرة الصناعيين الى الدول المجاورة.

قطاع البتروكيماويات

● **كيف ترى الأوضاع في قطاع البتروكيماويات في الكويت في ظل تلك الظروف؟**

– بعض دول المنطقة تدعم صناعة البتروكيماويات لاسيما في السعودية والامارات حيث تقدمان الغاز «اللقيم» للمستثمر سواء كان محليا او أجنبيا بسعر مغر جدا وذلك لتشجيع المستثمرين والعمل على توطين تلك الصناعة في المنطقة، وعلى الكويت ان تحذو حذو السعودية في طريقة دعمها لصناعة البتروكيماويات، والعمل على توطين الصناعة خاصة وان الشركات العالمية المتخصصة في قطاع البتروكيماويات تختار منطقة الخليج لتوسطها مناطق الاستهلاك في العالم بين الشرق الأدنى وأوروبا وكذلك لتوافر اللقيم.

القطاع النفطي

● **وماذا عن القطاع النفطي بشكل عام؟**

– أعتقد ان الاستثمارات من قبل الدولة القطاع النفطي تتم بشكل جيد، فالجميع يدرك ان المصدر الأساسي للدخل في الكويت هو النفط، ومن الطبيعي عدم اهماله ولكنني أرى ان القطاع النفطي يحتاج الى مزيد من الاهتمام وحرية اتخاذ القرار فيجب اعطاء الصلاحية لمتخذي القرار في القطاع النفطي لاتخاذ ما يجدونه مناسبا في ظل تعرض العديد من المشروعات التنموية المهمة الى التأخير والتأجيل او حتى يتم ايقافها بسبب التدخلات السياسية والدليل مشروع المصفاة الرابعة واذا ما سألنا لماذا توقف المشروع؟ يكون الرد حماية المال العام الا انه في حقيقة الأمر الاسباب والتدخلات السياسية هي التي أوقفت المشروع ولم يؤخذ بعين الاعتبار مصلحة البلد والمنفعة العامة التي ستتحقق من هذا المشروع على الكهرباء مثلا كون مشروع المصفاة الرابعة مرتبط بالوقود البيئي الخاص بالكهرباء فالمشروع كان مطروحا بـ15 مليارا والآن اصبح بـ 12.5مليارا ونصف المليار وبالتالي قد وفرنا على المال العام، الا انه الآن وباعادة طرح المشروع مرة اخرى بالإضافة الى التكاليف التي تكبدتها الدولة كخسائر اعتقد انها ستخسر ما لا يقل عن 3 مليارات اضافية وهو ما يعتبر تبديدا للمال العام وليس حماية له.

اعود وأؤكد انه من المفترض ان يكون للقطاع النفطي استقلاليته التي تمكنه من اتخاذ القرار في الوقت المناسب فهم أصحاب الاختصاص فهناك العديد من الكوادر التي أرسلتهم الكويت للدراسة في الخارج لكي يعودوا ويتقلدوا مناصب ليكون لديهم القدرة على اتخاذ القرار السليم والمفترض من القيادة ان تقوم بتنفيذ تلك القرارات وان يكون هناك قدرة على حماية تلك القرارات.

● **متى سنرى الخصخصة في القطاع النفطي؟**

– لا أعتقد ان الكويت بحاجة الى خصخصة القطاع النفطي فالنفط ثروة قومية ويستحسن ان تظل في يد الدولة.

الخطة التنموية

● **ما تقييمك لمشاريع الخطة التنموية؟**

– يكفي نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لشون التنمية ووزير الدولة لشؤون الاسكان الشيخ أحمد الفهد الأحمد الجابر الصباح انه قد نجح في اعداد أول تقرير تنموي في تاريخ الكويت وهي الخطة التي في حال انجازها على الوجه الأكمل بتعاون الجميع ستغير شكل الكويت.

وفي اعتقادي فان الشيخ أحمد الفهد يحاول ولكن محاولاته تحتاج الى المساعدة من الجميع خصوصا السلطة التشريعية والتنفيذية لان الخطة مرتبطة بكل أجهزة الدولة ولكن عدم وجود تعاون مشترك بين كل دوائر الدولة سيفقد الخطة مميزاتها.

بيئة الاستثمار

● **دائما ما يقال ان الكويت بيئة طاردة للاستثمار.. فمن وجهة نظرك كيف يمكن تحويلها لبيئة جاذبة؟**

– في الحقيقة أنه لا يوجد لدينا قانون لجذب الاستثمار في الكويت ولا توجد اللوائح المنظمة للاستثمار الأجنبي، الا ان الكويت كدولة ليست بحاجة الى الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية، مثل حاجة دول أخرى فهناك دائما فائض في الميزانية واحتياطي أجيال في زيادة مستمرة بالاضافة الى العوائد من الاستثمارات الخارجية بالتالي لماذا نفكر في الاستثمار الأجنبي.

ونحن لا نستطيع انكار العديد من المعوقات التي نواجهها فيما يتعلق بالاستثمارات على المستوى الداخلي ويكفي القول انه لا يمكن اتمام شيء من دون «واسطة»، بالاضافة الى الاجراءات المعقدة والبيروقراطية في الشؤون والجوازات والتصاريح وهو ما يجسد أننا تعلمنا البيروقراطية بالطريقة الخطأ فكل اجراء لابد له من تعقيدات فاذا توجهت لبناء مصنع يجب عليك الانتظار 10 سنوات للحصول على قطعة أرض، ومع ان القانون يكفل توفير الدولة لذلك فالحصول على قطعة أرض في دبي على سبيل المثال يستغرق شهراً واحدا اذن أتوجه لدبي للهروب من المعوقات الموجودة هنا، بالتالي المعوقات لا تنتهي فالبلدية في حد ذاتها تعد جهازا عائقا وأعتقد ان جهاز البلدية وضعته الحكومة لتكريه الناس في الديموقراطية فهو جهاز يعوق تحقيق مصالح الناس.

نترقب نتائج مناقصة تقدمت إليها مجموعة الكاظمي بالتحالف مع «جي اس» الكورية

قطاع المقاولات

● **البعض يتوقع حالات افلاس في قطاع البناء والتشييد في الكويت.. فهل تؤيد هذا التوجه؟**

– بشكل عام قطاع المقاولات كما ذكرت قطاع جيد وحيوي الا انه متضرر من الأوضاع الداخلية بشكل مباشر وخاصة السياسية منها واعتقد ان الأزمة العالمية ليس لها أية أضرار لحقت به الا ان الأزمة الداخلية هي المسؤولة فوقف المشاريع التنموية والحيوية في البلد أدى الى توقف المقاولات.. وكذلك التأثير على كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى فهي دائرة وكل الأمور متشابكة مع بعضها البعض.

التعافي الاقتصادي

● **هل تعتقد ان الاقتصاد العالمي دخل مرحلة التعافي فعليا؟ وما مدى انعكاس ذلك محليا؟**

– ان كافة المؤشرات والبيانات الأمريكية والعالمية بدأت تتحدث في المرحلة الحالية عن بداية مرحلة التعافي التي تعيشها الأسواق الأمريكية والعالمية والعربية على حد سواء ان كان من الواضح الا احد يستطيع تحديد مدى مرحلة التعافي الحالية، وما اذا كانت ستطول أم ستقصر لكنه أكد ان الوضع في الكويت يختلف عن أوضاع الكثير من دول العالم ذلك ان السوق الكويتي كان بعيداً عن السبب الحقيقي للأزمة المالية العالمية والتي بدأت في القطاع العقاري في امريكا بسبب قضايا الرهن العقاري وبالتالي فانه من المتوقع ان يدخل الاقتصاد الكويتي مرحلة التعافي بشكل أسرع من باقي الأسواق العالمية.

ويمكن القول ان الكويت تتمتع بعدد من العوامل المشجعة التي من شأنها ان تأخذ بيد الاقتصاد الوطني وأن تنهض به من جديد لعل أولها الارتفاع المستمر في أسعار النفط العالمي وبخاصة مع دخول موسم الشتاء في أوروبا وبدء تنفيذ خطة التنمية الحكومية التي ستنعكس آثارها الايجابية على عدد من القطاعات الاقتصادية في الدولة وعلى رأسها قطاع المقاولات والانشاءات.

مجموعة الكاظمي

● **ما آخر مستجدات مجموعة الكاظمي لديكم؟**

– تقدمنا الى عدة مشاريع نفطية وحزنا اقل الأسعار في احد المشاريع ونترقب نتائج العرض في مناقصة تكلفتها نحو 160 مليون دينار والذي سنقوم بتنفيذه بالشراكة مع شركة «جي اس» الكورية.

● **هل أنت راض عن عام 2010 اقتصادياً؟**

– انا اعتقد ان 2010 كانت سنة التجاذب والتعطيل من الناحية السياسية بمعنى ادق كانت الأمور السياسية ما بين الحكومية والنواب ذات التأثير الأكبر في الاقتصاد الوطني لكنني متفائل جداً بعام 2011.

شظايا الأزمة المصرية أصابت الأسواق العربية

بنبرة مليئة بالأسى والحزن على ما وصلت اليه الأمور في مصر أكد طارق الكاظمي ان مصر هي مفتاح الأمن والأمان في الشرق الأوسط مضيفاً ان انهيار مصر يعني انهيار المنطقة بأسرها.

ودعا الشعب المصري والحكومة المصرية الى التماسك والتصرف بحكمة للخروج من الأزمة بسلام مؤكداً ان مصر تمتلك حكماء قادرين على الخروج من الأزمة بسلام.

وأوضح بأن الأسواق الخليجية والعربية تأثرت بشدة بالأزمة التي تمر بها مصر خاصة ان مصر في الفترة الأخيرة كانت تشهد حركة اصلاح اقتصادي معربا عن اعتقاده ان الاقتصاد المصري يحتاج الى العديد من السنوات حتى يسترد عافيته من جديد.

● طارق الكاظمي متحدثا للزميل مصطفى الباشا